



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : روسيا تحاول السيطرة على الفضاء السبيرياني

عنوان الموضوع : روسيا تحاول السيطرة على الفضاء السبيرياني

تاريخ النشر : 30/10/2017

اسم الكاتب : ديفيد اغناطيوس

الموضوع :

تزامن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2016 مع ما وصفه الخبراء الأميركيون والأوروبيون بأنه حملة الكرملين المثيرة للقلق من إعادة صياغة قواعد الفضاء السبيرياني العالمي. ولقد حصلت مؤخراً من أحد خبراء الأمن على نسخة من مشروع اقتراح روسي بشأن «اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون في مكافحة الجرائم المعلوماتية». وتشتمل الوثيقة المكونة من 54 صفحة على 72 مادة مقترحة، وهي تغطي حركة المرور على الإنترنت بواسطة السلطات، و«قواعد السلوك المتبعة» في الفضاء السبيرياني، و«التحقيق المشترك» في الأنشطة الخبيثة. ولغة الوثيقة تبدو بيروقراطية وغير ضارة، ولكن الخبراء يقولون إنه في حال اعتماد الوثيقة، فسوف تسمح لروسيا بممارسة المزيد من الضغوط على الفضاء السبيرياني. ويقول الكثير من الخبراء السبيريانيين الأميركيين إن الاتفاقية المقترحة من جانب الكرملين سوف تعزز من قدرات روسيا وغيرها من البلدان السلطوية، في بسط السيطرة على الاتصالات داخل تلك البلدان، وإمكانية الوصول إلى الاتصالات في بلدان أخرى. ولقد وصف الخبراء المشروع الروسي المذكور بأنه جزء من مساعي موسكو على مدى العقد الأخير لصياغة الهيكل القانوني لما يفضل خبراء الاستراتيجية الروسية تعريفه بأنه «الفضاء المعلوماتي». ولقد تم طرح الاقتراح الروسي من جانب الكرملين في وقت سابق من العام الحالي، ونشرت نسخة موجزة منه في 4 أبريل (نيسان) الماضي على صفحات جريدة «كومرسانت» الروسية. وذكرت الجريدة الروسية اليومية أن وزارة الخارجية الروسية وصفت الاتفاقية بأنها محاولة «مبتكرة» و«عالمية» لاستبدال اتفاقية بودابست لعام 2001، والتي وقعت عليها الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب 55 دولة أخرى، ولكنها كانت مرفوضة من جانب روسيا. وقالت الجريدة الروسية أيضاً: «السلطات الروسية ارتأت تهديداً مباشراً لسيادة البلاد عبر ميثاق بودابست». والمحاولة الروسية لإعادة صياغة القواعد العالمية من خلال الأمم المتحدة تزامنت مع محاولة شخصية بشأن التعاون السبيرياني في يوليو (تموز) الماضي من طرف الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئيس دونالد ترامب، في قمة مجموعة العشرين السابقة في هامبورغ. ولقد نفى الرئيس الروسي وبشدة للرئيس ترامب أن بلاده قد تدخلت في الانتخابات الرئاسية الأميركية، كما قال الرئيس ترامب مغرداً على «تويتر». ثم طرح الرئيس ترامب اقتراحاً مثيراً للحرية: «ناقشت مع الرئيس بوتين تشكيل وحدة للأمن السبيرياني لا يمكن اختراقها حتى تكون القرصنة الانتخابية، وكثير من الأمور السلبية الأخرى، قيد الأمن والسيطرة». ولقد أثار اقتراح ترامب بانضمام الولايات المتحدة إلى روسيا في الدفاع السبيرياني ضجة هائلة في الولايات المتحدة. وكتب أحد المعلقين على «تويتر» يقول: «إن هذا مثل أن تطلب المباحث الفيدرالية من المافيا تشكيل وحدة لمكافحة الجريمة سوية». وسرعان ما تراجع البيت الأبيض في أعقاب تغريدة الرئيس ترامب. وصرح مستشار الأمن الداخلي توم بوسرت للصحافيين يوم 14 يوليو يقول: «لا أعتقد أن الولايات المتحدة وروسيا قد تطرقتا إلى هذه النقطة بعد، فيما يتعلق بالفضاء السبيرياني. وحتى نتطرق إليها، لن تكون هناك محادثات بشأن الشراكة السبيريانية». ويشارك كثير من خبراء الإنترنت الرأي مع السيد بوسرت بأنه على الرغم من أن أية معاهدة أو شراكة رسمية الآن مع موسكو هي خطوة لا تتسم بالحكمة، فإن المناقشات الهادئة الرامية لبناء الثقة بين الجانبين قد تكون مفيدة. وهذه المناقشات قد تتضمن الاتصالات على المستوى العسكري أو الاتصالات التقنية لاستكشاف كيفية تجنب الأحداث السبيريانية الكارثية، التي قد تسبب الشلل للنظم الاستراتيجية أو تشكل مخاطر نظامية أخرى. ولقد حافظ المسؤولون الأميركيون والروس على هذا الحوار لاستكشاف قواعد الإنترنت، ولكن حتى الآن وصل الحوار إلى طريق مسدود. كان الجانب الروسي تحت قيادة أندريه كروتسكيك، المسؤول في وزارة الخارجية والمستشار السبيرياني للرئيس الروسي، وعلى الجانب الأميركي، كان هناك كريستوفر بينتر، وكان يشغل كبير مستشاري البيت الأبيض لشؤون الإنترنت في عهد الرئيس باراك أوباما، ثم منصب المنسق السبيرياني في وزارة الخارجية، وهو المنصب الذي غادره العام الحالي. تعتبر هذه الاتصالات معقولة، ولكن مصيرها كان التلاشي بمرور الوقت مع تدهور العلاقات الأميركية الروسية. ولقد توقفت مجموعة العمل رفيعة المستوى عن الاجتماع بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2014. ثم انهارت مجموعة الخبراء الحكوميين حول أمن المعلومات برعاية الأمم المتحدة في يونيو (حزيران) الماضي، بعد القتل في التوصل إلى إجماع للآراء حول إجراءات تحسين أمن المعلومات. وسرعان ما اختفى المقترح الثنائي من قبل الرئيس بوتين في هامبورغ بعد التأييد السابق لأوانه الذي تلقاه من الرئيس دونالد ترامب. ويواصل الجانب الروسي، في الأثناء ذاتها، حملته لتنظيم الفضاء السبيرياني وفق شروطه، من خلال حشد الحلفاء لدعم البديل المطروح من جانبهم على ميثاق بودابست، وتكمن شكوى موسكو الأساسية في أن المادة 32 (ب) من ميثاق بودابست تسمح لأصحاب البيانات بالسيطرة على استخدامها، بدلاً من الحكومات. وتريد موسكو بسط سيطرة الدولة على المعلومات. ولقد نالت روسيا بعض الدعم العالمي لجهودها في اجتماع سبتمبر (أيلول) الماضي في مدينة شيامين الصينية، لما يسمى بمجموعة دول البريكس، وهي تضم البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. وأقرت بلدان المجموعة في إعلانها الرسمي بضرورة صياغة آلية تنظيمية ملزمة بشأن مكافحة الاستخدام الإجرامي لتقنيات المعلومات والاتصالات تحت رعاية الأمم المتحدة. وتعترف بلدان المجموعة بالمبادرة الروسية الساعية لصياغة الميثاق الملزم الجديد. إذا كانت أحداث العام الماضي قد لفتتنا أي درس، فهو أن روسيا تنتظر إلى المعلومات من زاوية أنها سلاح سياسي حاسم، ومن واقع ذلك فهي تريد السيطرة على فضاء هذه المعارك المحتملة. ولا يحظى الجانب التنظيمي العالمي لهذه المنافسة بالكثير من الاهتمام، ولكنه يمكن أن يساعد في تحديد ما إذا كان يمكن لتدفقات المعلومات الصمود في عصر المستبدين.*نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط